

Distr.: General
20 February 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جُزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

٣	لمحة عامة عن الإقليم
٥	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	ثانيا - الميزانية
٧	ثالثا - الأحوال الاقتصادية
٧	ألف - نظرة عامة
٨	باء - السياحة والبناء
٨	جيم - الخدمات المالية
٩	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
١٠	هاء - الاتصالات والمرافق

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الوثيقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام. بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180314 140314 14-24057X (A)



١١	الأحوال الاجتماعية	رابعاً -
١١	نظرة عامة	ألف -
١١	اليد العاملة والهجرة	باء -
١٢	التعليم	جيم -
١٣	الصحة العامة	دال -
١٣	الجريمة والسلامة العامة	هاء -
١٤	حقوق الإنسان	واو -
١٥	البيئة	خامساً -
١٦	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين	سادساً -
١٧	مركز الإقليم في المستقبل	سابعاً -
١٧	موقف حكومة الإقليم	ألف -
١٧	موقف الدولة القائمة بالإدارة	باء -
١٨	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب الميثاق، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم بيتر بكينهام (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المكون من ٤٠ جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة على بُعد ١٤٥ كيلومتراً شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية، و ٩٢٥ كيلومتراً جنوب شرقي ميامي، ولاية فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية. وهناك من بينها ست جزر مأهولة بصفة دائمة: وهي ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة الإدارية؛ وبروفيدنسiais، وهي المركز التجاري والسياسي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

المساحة: ٩٤٨,٢ كيلومتراً مربعاً.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومتراً مربعاً^(١).

السكان: ٣١ ٤٥٨ نسمة (تعداد سنة ٢٠١٢)، منهم ٤٢,٥ في المائة مواطنون أو "منتمون" و ٥٧,٥ في المائة "غير منتمين" قَدِموا من المنطقة وأمريكا الشمالية وأوروبا.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيس حكومة الإقليم: روفوس يونغ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الوطني التقدمي، والحركة الديمقراطية الشعبية.

الانتخابات: مؤخراً: ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ والانتخابات القادمة: ٢٠١٦.

السلطة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٦ ٥٠٠ دولار (تقديرات عام ٢٠١٢).

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستقاة من وثيقة مشروع "Sea Around Us" الذي هو عبارة عن مشروع تعاون بين جامعة برينتش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية (انظر: www.seararoundus.org).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

معدل البطالة: ٨,٥ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعوب تاينو الذين كانوا يتكلمون لغة أرواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا إلى جزر البهاما ثم ألحقتها بجامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة، وإن ظلت من الناحية الدستورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجزر البهاما. وبعد أن استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣، حل حاكم جزر تركس وكايكوس محل القائم بإدارتها.

أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - عملاً بدستور عام ٢٠٠٦ الذي تم التفاوض عليه بين حكومة الإقليم المنتخبة والمملكة المتحدة، تواصلت إلي غاية تعليق العمل به في آب/أغسطس ٢٠٠٩، إدارة جزر تركس وكايكوس على أساس نظام حكم وزاري (انظر أيضاً A/AC.109/2013/12). ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن الشؤون الخارجية، والدفاع، والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض مسائل الخدمة العامة. ويتكون المجلس التشريعي من التاج البريطاني ومن مجلس النواب الذي يتألف من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً و ٤ أعضاء معينين، والمدعي العام. ويُنتخب ١٠ أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة من الدوائر الانتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون على نطاق الإقليم بأكمله.

٢ - وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلنت المملكة المتحدة عن بدء نفاذ قانون يقضي بجملة أمور من بينها تعليق العمل بأجزاء من دستور عام ٢٠٠٦، وإقالة حكومة الوزراء ومجلس النواب. وأوضحت المملكة المتحدة أن الدافع لهذا الإجراء كان تزايد الأدلة التي كشفت عنها لجنة تحقيق بما يفيد بوجود فساد ممنهج في الحكومة، والسلطة التشريعية، وبين الموظفين العموميين.

٣ - وخلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٩ وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم بموجب ترتيبات دستورية مؤقتة مع مجلس استشاري ومنتدى تشاوري. وقد شكّل كل منهما من أعضاء من سكان الجزر عينهم الحاكم. ويشار أحياناً إلي هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" و "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر".

٤ - وينص مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على:

- أن يكون لجزر تركس وكايكوس حاكم يرأس حكومتها؛
- ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معينين ومن المدعي العام؛
- ومجلس وزراء؛
- ووزراء يعينون من أعضاء مجلس النواب المنتخبين أو المعينين.

٥ - وينص المرسوم على الأحكام المتعلقة بالجهة القضائي والخدمة العامة وبعده من مؤسسات كفالة الحكم الرشيد، منها، على وجه الخصوص، لجنة النزاهة، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مراجع الحسابات العامة، ومكتب المدعي العام. ويتضمن هذا المرسوم أيضاً الأحكام التي تنظم أراضي التاج والإدارة المالية العامة. وبموجب هذا الأمر، يحتفظ التاج

البريطاني، بناءً على مشورة المجلس الخاص للمملكة المتحدة، بصلاحيته إصدار القوانين المتعلقة بإحلال السلام، وحفظ النظام، وإعمال الحكم الرشيد للإقليم.

٦ - وتم في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إجراء الانتخابات، وكانت نسبة المشاركة فيها ٨٤ في المائة. وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أسقطت الحكومة الوزارية في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، وفاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى روفوس يوينغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء، وليعود إلى جزر تركس وكايكوس الحكم بحكومة منتخبة، وبعد فترة قصيرة من الانتخابات، تلقت المحاكم المختصة التماسات تطعن في نتائج الانتخابات في بعض الدوائر. وبعد النظر في هذه الالتماسات، وجدت المحاكم أنه ينبغي إلغاء إحدى النتائج. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، أعلن الحاكم أنه تقرر إجراء انتخابات فرعية في منطقتي شيشاير هيل وريتشموند هيل في الشهر التالي. وبعد ذلك فاز مرشح الحزب الوطني التقدمي في هذه الانتخابات، وظل السيد يوينغ رئيساً للوزراء.

٧ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من أنظمة أساسية سُنت محلياً، إلى جانب بعض القوانين التي سُنت في المملكة المتحدة والقانون العام الانكليزي. ويتكون الجهاز القضائي من محاكم الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف، وتمثل فيه اللجنة القضائية التابعة لمجلس المملكة الخاص، وهي أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها. ويعين الحاكم القضاة وقضاة الصلح بناءً على مشورة لجنة الخدمة القضائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار.

٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية ببالغ القلق أنه، على الرغم من أن الانتخابات التي أُجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد جاءت من جديد بحكومة تمثل الناخبين في الإقليم، إلا أن الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد ظلت دون المستوى المرغوب، ولا يزال طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية طويلاً. وأوفدت الجماعة الكاريبية بعثة وزارية لتقصي الحقائق إلى جزر تركس وكايكوس في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وطبقاً لتقارير وسائل الإعلام، تضمن التقرير الداخلي للجنة عدداً من التوصيات من بينها إجراء استفتاء على قبول الحكم البريطاني في إطار الدستور الحالي.

٩ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أنشأ مجلس النواب من جانبه لجنة لاستعراض الدستور، وكان يُتوقع، بعد إجراء مشاورات عامة، وضع وثيقة عن المسائل الدستورية لعرضها على الدولة القائمة بالإدارة.

ثانياً - الميزانية

١٠ - تلتزم حكومة جزر تركس وكايكوس بتحقيق فائض في الميزانية في السنة المالية التي تنتهي في آذار/مارس ٢٠١٤، تمشياً مع الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. وما زالت هناك تحديات كبيرة، ويحتاج الأمر إلى مواصلة إخضاع التكاليف للمراقبة الدقيقة حتى يتسنى تحقيق هذا الفائض في الإيرادات المدرج في الميزانية. وقد ورد في بيان ميزانية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ أن النفقات المتكررة بلغت ١٨٩,٥ مليون دولار تقريباً، وبلغت النفقات الرأسمالية ١٤,٦ مليون دولار.

١١ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على دخل الشركات أو الأفراد، أو على الأرباح الرأسمالية أو على الميراث. وتدفع الشركات الأجنبية رسوماً مقابل الترخيص لها بالعمل في الإقليم. وفي عام ٢٠١٣، بدأ التفكير في فرض ضريبة للخدمة العامة وضريبة بيئية، بالإضافة إلى التوسع في الضرائب المفروضة على الفنادق والمطاعم.

١٢ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ينبغي أن يحصل الإقليم على ١٥ مليون يورو. بموجب أحكام صندوق التنمية الأوروبي العاشر، بينما جرت الاستعدادات لتيسير الحصول على مخصص قدره ١٩ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

١٣ - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والخدمات المالية. ووفقاً لما أفادت به إدارة السياسة الاستراتيجية والتخطيط التابعة لحكومة الإقليم، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٢ نحو ٥٤١ مليون دولار.

١٤ - وفي عام ٢٠١٣، وافقت حكومة الإقليم على إنشاء منتدى القطاعين العام والخاص من أجل إتاحة المجال لإجراء مشاورات بشأن مسائل تتعلق بالاستثمار الداخلي والتنمية. ووقعت أيضاً مذكرة تفاهم مع رابطة المصرفيين لوضع برنامج مجتمعي لا يستهدف الربح بغية تنمية المشاريع التجارية الصغيرة، والذي يُتوقع أن يقدم دعماً قيماً لأولئك الذين يسعون لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في جزر تركس وكايكوس.

باء - السياحة والبناء

١٥ - لا تزال السياحة تعد الصناعة الرئيسية في الإقليم، إذ تمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يقوم المستثمرون والزوار الأجانب القادمون أساساً من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بدور هام. ففي عام ٢٠١٢، ارتفع عدد زوار الجزر بنسبة ٤،٢ في المائة عن العام الذي سبقه، إذ بلغ عددهم قرابة ٩٦٧ ٠٠٠ شخص. ووصل عدد الزوار الوافدين على سفن الرحلات البحرية إلى ٦٧٧ ٠٠٠ شخص، أي بزيادة قدرها ٣ في المائة تقريباً. ولا تزال المنتجعات التي أُقيمت في جزيرة بروفيدنسياليس هي التي تؤوي الغالبية العظمى من السياح.

١٦ - وفي عام ٢٠١٣، وافقت حكومة الإقليم على استراتيجية لسياسة السياحة من أجل الترويج للرحلات السياحية داخل الجزر وفيما بينها، وتشجيع السياح على زيارة جزر تركس وكايكوس. وفي هذا الصدد، كلفت مجلس السياحة ببدء مناقشات مع شركات الطيران العاملة في المنطقة في البلدان المجاورة لتنظيم رحلات متعددة المقاصد بغية إتاحة الفرصة للسياح القادمين من جزر البهاما، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية، وهاتي لزيارة الإقليم في رحلات تستغرق يوماً واحداً أو قضاء ليلة واحدة.

١٧ - وقد انخفض ناتج البناء، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار الرأسمالي في قطاع السياحة ويمثل أقل من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة تجاوزت ٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وقد انعكس هذا أيضاً في انخفاض واردات مواد البناء. غير أنه من المتوقع حدوث طفرة في نشاط البناء في عام ٢٠١٤ نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع سياحية واسعة النطاق تتعلق بالسياحة وعدد من الأشغال الخاصة بالطرق العامة.

جيم - الخدمات المالية

١٨ - تمثل الخدمات المالية الدولية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً كبيراً للإيرادات الخارجية بالنسبة لجزر تركس وكايكوس. ويتمحور قطاع الخدمات المالية في الإقليم حول صناعة إعادة التأمين على السيارات في الولايات المتحدة. وهناك سبعة مصارف تجارية دولية في الإقليم، ثلاثة منها كندية. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية الدولية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فيُسند إلى لجنة الخدمات المالية في جزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. ووفقاً للتقرير السنوي للجنة، فإن هذه الصناعة لا تزال قوية. وتبلغ قاعدة أصول القطاع المصرفي ١,٧٣ بليون دولار. وشهد

الإقليم نمواً مستمراً لقطاع التأمين الدولي، حيث تُصدر إدارة التأمين ما مجموعه ٧٦٥ رخصة.

١٩ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم بحثها عن شركاء تعقد معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. وخلال عام ٢٠١١، نُفذت في إطار المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية المرحلة الأولى من عملية استعراض الأقران لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وأجري في آذار/مارس ٢٠١٣ تقييم للمرحلة الثانية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أصدر المنتدى العالمي مشروع تقرير عن تقييم المرحلة الثانية، وقد أفاد بأن الإقليم ملتزم بمعايره إلى حد كبير. وفي تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام، اعتمد المنتدى العالمي هذا التقرير في اجتماعه الثاني المعقود في جاكرتا.

٢٠ - غير أنه جاء في تقييم صدر في الشهر نفسه لتحديد المؤشر المتعلق بسرية المعلومات المالية أن الإقليم يُعتبر في سبيله لأن يحتل نهاية قمة الترتيبات المتعلقة بسرية المعلومات المالية، وأشار إلى أنه لا يزال يتعين عليه إحراز تقدم كبير لإبداء شفافية مالية مُرضية.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢١ - تمثل الزراعة ومصائد الأسماك معاً في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم واحد في المائة تقريباً. وكان الإنتاج الزراعي محدوداً بسبب نقص المياه العذبة، ويتكون أساساً من زراعة الخضروات والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، لا يوجد منتجون تجاريون من الكبار أو المتوسطين لأي من هذين المحصولين أو للثروة الحيوانية، باستثناء مزارع صغيرة ومزرعة واحدة للخنازير.

٢٢ - ويعد صيد الأسماك قطاع الصناعة الرئيسي في الإقليم، حيث يعمل ٢٥٠ موظفاً على الأقل. وجاء في دراسة أخيرة عن صيد الأسماك البحرية أن الإقليم ينتج ما يصل إلى ٥٠٠٠ رطل من التونة، وأسماك أبي سيف، والدولفين، وأنواع أخرى من أسماك المياه العميقة سنوياً، تُوجّه للأسواق المحلية وأسواق التصدير. وخلال عام ٢٠١٣، دعمت المملكة المتحدة جزر تركس وكايكوس لتطوير صناعة الصيد المستدامة.

هاء - الاتصالات والمرافق

٢٣ - تعد مرافق الاتصالات والنقل على قدر كبير من الجودة. فشبكة الطرق تغطي نحو ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبّدة في جزيرة ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وجزر كايكوس.

٢٤ - وتوجد في جزر تركس وكايكوس ثلاثة مطارات دولية: المطار الرئيسي، ويوجد في بروفيدنسياليس، ومطار ترك الكبرى ومطار كايكوس الجنوبية وهما أصغر منه كثيراً. ويمكن السفر جواً إلى عدد من مدن الولايات المتحدة وكندا، وكذلك لندن. وتُسيّر شركة طيران جزر تركس وكايكوس رحلات إقليمية إلى جزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وهاييتي، وجامايكا. وفي عام ٢٠١١، تم توسيع مدرج مطار بروفيدنسياليس الدولي. وفي عام ٢٠١٣، بينما بدأ العمل في إجراء توسعة ضخمة لمبنى المطار.

٢٥ - ويقع ميناء ساوث دوك التجاري الرئيسي في بروفيدنسياليس. ويوجد في جزيرة ترك الكبرى أيضاً ميناء تجاري، وميناء لسفن الرحلات البحرية. ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٢٦ - وتقدم ثلاث شركات اتصالات خدمات الاتصال الهاتفي الوطنية والدولية في الإقليم. ويوجد عدد قليل من قنوات الكابل التلفزيونية في جزيرة ترك الكبرى، وأكثر من ٢٠ قناة في بروفيدنسياليس، وست محطات إذاعية. كما أن عدداً من الصحف الأسبوعية تحتفظ بمواقع شبكية.

٢٧ - ووفقاً للمصادر الرسمية، توجد في جزر تركس وكايكوس شركة احتكارية لتوريد الكهرباء تنتج الكهرباء بصورة حصرية من مولدات تعمل بالديزل. وقد أفادت عدة دراسات بأنه نظراً للتكلفة الزائدة لتوليد الكهرباء، فإن تكنولوجيات الطاقة الشمسية والريحية لن تكون مجدية من الناحية الاقتصادية فحسب، بل إنها ستوفر بديلاً أقل تكلفة للمستهلكين من الأفراد. ونظراً لأنه توجد في هذه الجزر وفرة من الموارد الشمسية والريحية، بدأت حكومة الإقليم خلال عام ٢٠١٣ في استطلاع استخدام هذه الطاقات المتجددة، مثلاً عن طريق التنمية المحتملة لشبكات تجريبية صغيرة في كايكوس الغربية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، أعلنت الحكومة عن التزامها بدعم خطط طويلة الأجل لنقل الإقليم إلى مصادر الطاقة المتجددة.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - نظرة عامة

٢٨ - أشار تقرير التعداد الأولي الذي أُجري في الإقليم عام ٢٠١٢ إلى أن مجموع السكان بلغ ٤٥٨ ٣١ نسمة، منهم ١٦ ٠٣٧ من الذكور و ١٥ ٤٢١ من الإناث. وتبلغ نسبة مَن هم فوق سن الثمانية عشرة حوالي ٤٧ في المائة من مجموع السكان. ووفقاً للمعلومات الرسمية، يوجد سكان من نحو ٧٠ بلداً مختلفاً يعيشون في جزر تركس وكايكوس.

٢٩ - ويعد مجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة قانونية تابعة لحكومة الإقليم، الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين بأجر داخل الإقليم من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً. ومن المتوقع أن يساعد تقييم للفقير على نطاق الإقليم أُجري عام ٢٠١٣ على وضع أولويات لمساعدة الفقراء، نظراً لأنه وفقاً لمصادر رسمية، يوجد عدد من الأسر التي تعتبر في عداد الذين يعيشون تحت خط الفقر. وتواصل إدارة التنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية تقديم المساعدة للفقراء والضعفاء عن طريق برامج مختلفة، من بينها الرعاية الطبية المجانية.

٣٠ - وفي عام ٢٠١٣ أيضاً، قررت حكومة الإقليم إعداد سياسة لتمكين البالغين من الشباب تتضمن عدداً من الأهداف التي تأمل أن تتحقق بحلول عام ٢٠٢٠، من بينها تحقيق زيادة كبيرة في نسبة سكان الجزر من الشباب الذين يعملون في وظائف إدارية؛ والحصول على أول مسكن عند بلوغ سن الخامسة والثلاثين؛ وحياسة نشاط تجاري؛ والوصول إلى التعليم العالي؛ واكتساب مهارات معتمدة تؤهلهم للحصول على العمل. وتعتمد الحكومة تيسير هذه السياسة عن طريق مبادرات وحوافز تركز على تمكين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٥ عاماً، وتوسيع الطبقة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة.

باء - اليد العاملة والهجرة

٣١ - لا يزال القطاع العام يمثل صاحب العمل الرئيسي في الإقليم، حيث أنه يستوعب قرابة خمس عدد السكان العاملين. وتشمل قطاعات العمل الأخرى السياحة، والبناء، والخدمات المالية الدولية، وخدمات الأعمال التجارية.

٣٢ - وتفيد البيانات الأولية المستقاة من تعداد عام ٢٠١٢ بأن عدد السكان غير المنتمين للإقليم قد ارتفع، نظراً لتوافدهم من هايتي، والجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، وأماكن أخرى في منطقة البحر الكاريبي. وقد ازداد أيضاً عدد القادمين إلى الإقليم من الموظفين الفلبينيين والأوروبيين والأمريكيين.

٣٣ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، وضع الإقليم، منذ عام ٢٠١٢، نظاماً شفافاً ومبسطاً للحصول على صفة مواطن إقليم من الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار ومركز مواطن من مواطني جزر تركس وكايكوس. وقدم الإقليم أيضاً إرشادات وتعديلات لقانونه الخاص بالهجرة.

جيم - التعليم

٣٤ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و ١٦ عاماً. ويوجد ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ، وهي تشمل مراحل التعليم بدءاً من التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. وتتولى حكومة الإقليم إدارة ١٤ مدرسة من هذه المدارس، منها ١٠ مدارس ابتدائية، وأربع مدارس ثانوية. وفي حين أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس الحكومية، إلا أن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية تبلغ ٨٠ في المائة تقريباً. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، توجد مدرستان للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين سكان الجزر بنسبة ٩٨ في المائة، في حين أن هذا المعدل يقل كثيراً في أوساط المهاجرين.

٣٥ - وفي عام ٢٠١٣، بدأ الإقليم الأعمال التحضيرية لخطة استراتيجية لقطاع التعليم تستغرق خمس سنوات. وقد حددت دراسة أولية، أُجريت بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، عدداً من المجالات ذات الأولوية الاستراتيجية، من بينها توفير أماكن إضافية في المدارس؛ والقيادة والإدارة؛ والخبرة المهنية للمدرسين؛ وتطوير المناهج الدراسية؛ والتدريب التقني والمهني؛ والتعليم العالي، والتعليم المستمر.

٣٦ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، توجد كلية مجتمعية لها فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسياليس، وتقدم دورتين دراسيتين، مدة الأولى سنتان ومدة الأخرى أربع سنوات. ويدفع الطلبة المحليون في الجامعات البريطانية رسوم تعليم يستفيد منها الطلبة من مواطني أقاليم ما وراء البحار. وينص قرار مجلس الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠١٣ بشأن انتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد الأوروبي على جملة أمور من بينها الحصول على أموال من صناديق الاتحاد الأوروبي، مثل الصناديق الخاصة بالتعليم العالي، والتعليم المهني.

دال - الصحة العامة

٣٧ - شهدت المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس تحسناً في الآونة الأخيرة بافتتاح مرافق مستشفىين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى، تديرهما إنتر هيلث كندا (Interhealth Canada). ويقدم المستشفىان طائفة من الخدمات، بما في ذلك خدمات التشخيص، والعيادات المتخصصة للرعاية الصحية الأولية والمرضى الخارجيين، إضافة إلى الخدمات التي تقدم في حالات الطوارئ والمرضى المقيمين. ولا تزال الحالات الخطيرة تحال إلى خارج الإقليم، إلى ميامي أو ناسو، على نحو ما درجت عليه العادة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، عملت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ على وضع خطة لاستراتيجية صحية وطنية. وفي أوائل عام ٢٠١٤، شكلت حكومة الإقليم لجنة توجيهية للسياحة الطبية لكي تضع سياسات من أجل تشغيل أنشطة السياحة الطبية في المستشفىين الموجودين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٨ - لا يزال معدل الجريمة في الإقليم منخفضاً، ويشمل أساساً جرائم السرقة والسطو؛ غير أنه يشمل أيضاً بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والاعتداء الجنسي. وفي عام ٢٠١٣، سُجل عدد محدود من الجرائم. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، كان هناك العديد من عمليات الهجرة غير الشرعية شملت رسو قوارب شرعية تحمل مهاجرين غير شرعيين، واعتراض مثل هذه العمليات خلال عام ٢٠١٣. ولا تزال عمليات ضبط المخدرات منخفضة في الإقليم.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٣، مولت المملكة المتحدة مستشاراً لإنفاذ القانون يقع مقره في ميامي بولاية فلوريدا الأمريكية، ويقوم بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وتقديم المشورة الاستراتيجية لإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى وكالات إنفاذ القانون في الإقليم، بينما تقوم الفرقاة لانكستر وسفينة مساعدة تابعة للأسطول الملكي بأعمال دورية في منطقة البحر الكاريبي وشمال المحيط الأطلسي لتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ حسب الحاجة. كما تقومون بأعمال دورية لمكافحة المخدرات ومنعها. وتُجري السفينتان زيارات استطلاعية إلى الإقليم من أجل تحسين التنسيق مع هيئات إدارة الكوارث المحلية.

٤٠ - وكما ذكر من قبل، أسفر تحقيق جنائي واسع النطاق عن توجيه تُهم إلى أكثر من عشرة أشخاص (من بينهم رئيس وزراء سابق ووزراء) بارتكاب جرائم خطيرة. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، سيواجه معظم هؤلاء اتهامات، وستُعقد لهم جلسات

استماع في عام ٢٠١٤، مع تحقيقات ودعاوى قضائية تبدأ بصورة مستقلة عن الحكومة المنتخبة، نظراً لأنه يُترك للمحاكم إصدار أحكامها. وقد تم تسليم مايكل مزيك رئيس الوزراء السابق، الذي اعتُقل في البرازيل في عام ٢٠١٢، إلى جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٤. ونظراً لأن المحكمة العليا قد أفرجت عنه بكفالة مشروطة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، إلا أنه يواجه تُهم التآمر للحصول على رشاوى والاحتيال على الحكومة، وغسيل أموال لها. ومن المتوقع أن يمثل أمام المحكمة العليا لاستكمال جلسات الاستماع في أواخر العام. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تمت استعادة ما يقرب من ٣٠٠٠ هكتار من أراضي التاج البريطاني، وتمت تسويات مالية مختلفة بمبالغ قُدرت بنحو ٢٠ مليون دولار.

واو - حقوق الإنسان

٤١ - امتد نطاق اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التالية ليشمل جزر تركس وكايكوس: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، تنطبق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على جزر تركس وكايكوس، ويحق للأفراد فيها رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عندما لا يوجد سبيل آخر للانتصاف في الإقليم. وبناءً على استعراض شامل للقوانين المحلية أجرته لجنة حقوق الإنسان التابعة لجزر تركس وكايكوس في عام ٢٠١٢، لتحديد نقاط الضعف في التشريع الخاص بالامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أُعدت خلال عام ٢٠١٣ مشاريع قوانين لكي تنظر فيها حكومة الإقليم. وعلاوة على ذلك، استمر العمل لتنفيذ قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٢، والذي يوضح إجراءات الحماية من التمييز كما حددها الدستور.

٤٢ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٤، استقبلت حكومة الإقليم وفداً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل مناقشة مجالات التعاون المحتملة. وبموجب الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١، يقع على الإقليم عدد من الالتزامات والشروط التي يلزم استيفاؤها. وقد قدمت مفوضية شؤون اللاجئين قبل ذلك التدريب والمشورة للإقليم بشأن التعامل مع ملتمسي اللجوء والمسائل المتعلقة بهم.

خامسا - البيئة

٤٣ - تتولى إدارة البيئة والشؤون البحرية مسؤولية حفظ الموارد الطبيعية وحمايتها وإدارتها، بما في ذلك الأراضي الرطبة التي تغطي نحو ٥٠ في المائة من أراضي الإقليم. ويعد معظم اقتصاد الإقليم الذي يعتمد على السياحة رهناً بالحفاظ على بيئة طبيعية عالية الجودة. وفي حين تتسم جزيرة بروفيدنسياليس بكثافتها العمرانية، إلا أن بقية جزر الأرخيبيل لا تزال في جانب كبير منها سليمة بيئياً.

٤٤ - ويشترك الإقليم بصورة منتظمة في اجتماعات إقليمية ترعاها الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وتناقش فيها المسائل المتصلة بالتخطيط لمصائد الأسماك المستدامة وإدارة أخطار الكوارث، إلى جانب المسائل المتعلقة بتغير المناخ. وتواصل الدولة القائمة بالإدارة أيضاً توفير الأموال لثلاثة مشاريع تركز على الاستدامة البيئية، بما في ذلك صيد اللوستر.

٤٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصدرت لجنة المراجعة البيئية التابعة لمجلس العموم بالمملكة المتحدة تقريراً عن الاستدامة في أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار حدد عدداً من الشواغل المالية والمؤسسية المتعلقة بالأخطار التي تهدد الموائل والأنواع الفريدة، وحماية التنوع البيولوجي.

٤٦ - وذكرت اللجنة في تقريرها أنه أثناء الدراسة، أعربت حكومة المملكة المتحدة عن تطلعات عامة لكنها غير محددة لتحسين البيئة في أقاليم ما وراء البحار، ولكنها لم تكن مستعدة للاعتراف بالمسؤوليات المنوطة بها بموجب معاهدات الأمم المتحدة أو تحمّل هذه المسؤوليات. وتبين أن هذا الأمر مخيب للآمال لأن البيئة في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار تنطوي على أهمية عالمية، وتشمل ٩٠ في المائة من التنوع البيولوجي التي تتحمل حكومة المملكة المتحدة المسؤولية عنها. ووفقاً لما أفادت به اللجنة، أخفقت الحكومة في التفاوض على توسيع اتفاقية التنوع البيولوجي، وهي إحدى سياسات الأمم المتحدة الرئيسية في مجال حماية التنوع البيولوجي، لكي تشملها جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، كما أنهما لم تكفل رصد التنوع البيولوجي هناك بدقة. ومن الناحية البيئية، قالت اللجنة إن الكتاب الأبيض عن أقاليم ما وراء البحار الذي نُشر عام ٢٠١٢، اعتُبر فرصة ضائعة.

٤٧ - وذكر تقرير لجنة المراجعة البيئية من بين الاستنتاجات ما يلي:

(أ) أنه في ضوء الأهمية الدولية للتنوع البيولوجي في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار، فإن فترة ١٣ سنة تعتبر فجوة طويلة جدا بين الكتب البيضاء عن أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار؛

(ب) وأن حكومة المملكة المتحدة مستعدة لممارسة سلطة صلبة وناعمة بشأن المسائل المالية في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار، لكن من الواضح أنها ليست مستعدة لممارسة هذه السلطات لحماية التنوع البيولوجي وتعزيز الاستدامة البيئية؛

(ج) وأن الأقاليم الأربعة الواقعة فيما وراء البحار، والتي وسّعت اتفاقية التنوع البيولوجي لتشملها (جزر فرجن البريطانية، وجبل طارق، وسانت هيلانة، وجزر كايمان)، لم تُدرج بشكل فعال في تقارير التنوع البيولوجي المقدمة من المملكة المتحدة؛ وكان ثمة شعور بأن الامتثال لأحكام الاتفاقية يقع في نهاية المطاف على عاتق حكومة المملكة المتحدة؛

(د) وأنه بدون الرصد المعزز، لا يمكن لوزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة أن تقدم تقريراً دقيقاً. بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي عن النطاق الكامل للتنوع البيولوجي في أقاليم ما وراء البحار، وبالتالي قياس التقدم المحرز نحو بلوغ هدف وقف خسارة التنوع البيولوجي الذي حددته الأمم المتحدة بحلول عام ٢٠٢٠.

٤٨ - وفيما يتعلق بجزر تركس وكايكوس، أفادت اللجنة بأن الإقليم يفتقر إلى معايير خط الأساس بالنسبة لمراقبة التطور مثل التقييمات القانونية للأثر البيئي للخطط الإنمائية والاستراتيجية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فإن خصخصة وتطوير الأراضي العامة بالنسبة لجزيرة بروفيدنسياليس قد أدت، ضمن جملة أمور، إلى تدهور الموارد البيئية بدرجة كبيرة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أنه أثناء الحكم المباشر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، تراجعت الحكومة المؤقتة عن بعض جوانب التنمية المستدامة والتوازنات المناسبة فيما يتعلق بالإدارة البيئية مثل تشجيع بناء ناطحات السحاب، وتعديل اللوائح القائمة الخاصة بحماية الثدييات البحرية.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٩ - مُنحت جزر تركس وكايكوس صفة العضو المنتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في لجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٥٠ - وجزر تركس وكايكوس عضو منتسب في الجماعة الكاريبية (انظر الفقرة ٧ أعلاه عن البعثة الوزارية لتقصي الحقائق التي أوفدت إلى الإقليم في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/

يونه ٢٠١٣). والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكذلك في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، فإن جزر تركس وكايكوس عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية.

٥١ - وترتبط جزر تركس وكايكوس، بصفتها إقليماً غير متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم المملكة المتحدة، بالاتحاد الأوروبي ولكنها ليست عضواً فيه. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبح الإقليم شريكاً بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٣ الذي اعتمد، ضمن أمور أخرى، في محاولة للابتعاد عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي، والانتقال إلى شراكة متبادلة تعزز التنمية المستدامة، وقيم ومعايير الاتحاد في العالم الأوسع. وترد في الفرع الثاني أعلاه معلومات عن المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي إلى الإقليم على سبيل الهبة.

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٢ - ترد في الفرع أولاً أعلاه المعلومات المتعلقة بالتطورات السياسية والدستورية التي استجرت بشأن مركز جزر تركس وكايكوس.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٣، وفي الاجتماع السابع للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، قال ممثل حكومة المملكة المتحدة إن علاقة الحكومة بأقاليمها فيما وراء البحار تتسم بطابع عصري قائم على الشراكة، والقيم المشتركة، وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانياً. وإذا اختار شعب إقليم ما أن يظل بريطانياً، فإن المملكة المتحدة ستحافظ على علاقتهما الخاصة به، وستعمل على تعميقها.

٥٤ - ومضى الممثل قائلاً إنه منذ أن نشرت حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢ كتاباً أبيض بعنوان "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة"، فإن المملكة المتحدة تعمل بشكل وثيق مع الأقاليم على تدعيم هذه الشراكة. وقال إن حكومة بلده تتحمل مسؤولية جوهرية تحتم عليها ضمان الأمن والحكم الرشيد في أقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وقد عززت المملكة المتحدة الاجتماع السنوي مع زعماء الأقاليم لإنشاء

مجلس وزاري مشترك، وقد منحته ولاية واضحة لقيادة العمل من أجل استعراض وتنفيذ الاستراتيجية والالتزامات الواردة في الكتاب الأبيض (انظر A/C.4/68/SR.7).

٥٥ - وفي الاجتماع الثاني للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عُقد في لندن في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتفقت المملكة المتحدة وزعماء الأقاليم على بيان يتضمن الفقرة التالية التي تُحدد الموقف المشترك للمملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بشأن تقرير المصير:

”نؤكد مجدداً التزامنا بمواصلة إقامة علاقة حديثة تركز على الشراكة، والقيم المشتركة، والإقرار بمبدأ حق تقرير المصير. ويتمتع كل شعب من شعوب الأقاليم بالحق في اختيار ما إذا كانت أقاليمهم ينبغي أن تظل إقليمياً بريطانياً فيما وراء البحار أو البحث عن بديل في المستقبل.

”وإن الحق في تقرير المصير مكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وإننا نؤمن بأن شعوب جميع الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار تتمتع بالحق في تحديد مستقبلها، وتقرير الدرب الذي ترغب في سلوكه، والحفاظ بحرية على الصلة الدستورية مع المملكة المتحدة إذا كان ذلك خيارهم. ونظراً لكونها إقليمياً بريطانياً، فإن ذلك يستتبع توازناً بين الفوائد والمسؤوليات. وإننا نؤكد التزامنا بالقيم المشتركة، وبمعايير الحوكمة الراقية، وإقامة شراكة أقوى. وإن أي قرار ينطوي على قطع الصلة الدستورية ينبغي أن يقوم على أساس الرغبة الواضحة المعرب عنها دستورياً لشعب الإقليم. وإننا نؤمن بأن تقوم لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار بشطب أسماء الأقاليم التي تعرب عن رغبتها في ذلك.

”وإن لكل إقليم خصوصياته، ولديه دستوراً خاصاً به. وسوف نواصل العمل على استكمال عملية تحديث الدستور لكي تتمتع الأقاليم بأكبر قدر ممكن من الحكم الذاتي“.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٦ - في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اتخذت الجمعية العامة، بدون تصويت، القرارين ٩٥/٦٨ ألف وباء، بناءً على تقرير اللجنة الخاصة (A/68/23)، والتوصيات اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. ويتعلق الفرع عاشرًا من القرار ٦٥/٦٨ بباء بجزر تركس وكايكوس. وجاء في فقرات المنطوق من ذلك الفرع أن الجمعية العامة:

- ١ - تلاحظ مع بالغ القلق الحالة الراهنة في جزر تركس وكايكوس، وتلاحظ الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إرساء الحوكمة الرشيدة في الإقليم، بسبل منها وضع دستور جديد لعام ٢٠١١ وإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ والإدارة المالية السليمة للإقليم؛
- ٢ - تلاحظ مواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتها المتكررة بشأن إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم؛
- ٣ - تلاحظ أيضاً المشاورات العامة المستفيضة التي أجرتها مستشارة الإصلاح الدستوري والانتخابي والنقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي داخل الإقليم، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية في عملية التشاور؛
- ٤ - تؤكد أهمية وجود دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات التشاور الشعبي؛
- ٥ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٦ - ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٧ - ترحب أيضاً بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم.